— ٢٣ — 23

[القول في حلّ التبكيتات الناشئة عن القول]

قال : وبالجملة فينبغي للناقض في هذه المضلّلات التي من الالفاظ ان يكون نقضه بالمقابل للموضع الذي الزم منه السائل التبكيت. فإن كان التغليط من قبل تقسيم المركّب قابله بالتركيب ؛ وان كان من قبل تركيب المفرد ناقضه بالتقسيم ؛ وان 15... كان من قبل الاسم المشترك ناقضه بوضع اسم متواطئ ؛ وان كان من التفخيم ناقضه بالترقيق ؛ ان كان من الترقيق ناقضه بالتفخيم.

فهذه هي جميع المناقضات التي تنقض بها المغالطات اللفظية.

— ٢٤ — 24

[القول في حل التبكيتات الناشئة عن العرض]

واما النقائض التي للمعاني المغلطة فان النقيضة التي لجميع ما بالعرض هي نقيضة واحدة بعينها وهي من نفس ما بالعرض، اعني ان يعرف ان ذلك ليس فيها دائمًا ولا كلها[1]. فإن ما بالعرض انما يوجد لشيء: اما في اقل الزمان، واما في اقل الموضوع، واما في الأقل في كليهما. فأما النقض الخاص بهذا الموضع فان يقال 30 هذا امر عرض وانه ليس باضطرار، وذلك بيّن اذا تؤملت التبكيتات التي بالعرض. مثل قولهم: يا هذا انت تجهل ما اريد ان اسئلك عنه، واذا سألتك عنه عرفته، فأنت اذن تعرفه وتجهله معًا. ومثل قولهم: يا هذا انت تعرف زيدًا ولا تعرف انه دخل الدار، وزيد هو الداخل، فأنت تعرف الداخل ولا تعرفه ؛ ومثل قولهم: انت لا تعرف هذا الشيء الذي اخفيته[2]، واذا رأيته عرفته، فأنت تعرفه ولا تعرفه. ومثل قولهم: هذا اب، وهو لك، فهو اذن اب لك لكن[3] ليس لك. ومثال آخر من المشهورات وهو ان كل عدد فهو كثير لأن العدد كثرة، وكل عدد 35 فهو اقل من غيره، وما هو اقل من غيره قليل، فكل عدد كثير معًا. وهذه

التبكيتات كلها تنحلّ بأن يقال ان هذا امر عرض، وانه ليس بالضرورة، وذلك ان زيدًا هذا عرض له ان سألت عنه فجهلته من حيث سألت عنه، ولم أجهله من حيث هو زيد، وليس كونه مسؤولاً عنه دائمًا له ولا ضروريًا ؛ وكذلك عرض لزيد ان دخل الدار فأنا اعرفه لأنه زيد، واجهل منه الأمر الذي عرض له وهو دخوله الدار، وكذلك الجواب في المخفي الذي اعلمه ولا اعلمه.

قال : ومن الناس، واحسبه يشير بذلك الى افلاطون، من نقض هذه التبكيتات بأن قال انه ليس يمتنع ان يعلم الشيء الواحد من جهة ويجهل من جهة. لكن[4] هذه المناقضة يلحقها[5] التقصير من وجوه، احدها انه ليس يمكن ان يستعمل في نقض جميع ما بالعرض، مثل قول القائل: المتقدم هذا لك، وهو اب، فهو اب لك وليس لك ؛ فإن النقض في هذا ان يقال: ان هذا الذي هو لك عرض له[6] ان كان ابا، وليس هو ابًا من جهة ما هو لك. والنقض يجب ان يكون عامًا ومحيطًا بجميع الكذب الموجود في المقدمة الكاذبة، وذلك انه قد يوجد في المادة[7] الواحدة بعينها انحاء مختلفة من الكذب، فيجب ان يكون النقض نقضًا يرفع جميع تلك الانحاء التي في النتيجة الكاذبة.

قال : وأيضًا فان الذي ينقض قياس الخلف المبكّت بأن يعرفه[8] ان النتيجة التي زعم القائس انها ممتنعة هي ممكنة، فإنما نقض ان يكون هو عمل قياسًا مبكتًا، فان التبكيت الذي قصده[9] لم يتم له. وذلك ان كل من الّف قياسًا ليبيّن ما على طريق الخلف، فأنتج نتيجة ممكنة لا ممتنعة، فلم يبيّن شيئًا ولو الّف الف قياس من هذه الصفة. ولكن[10] متى لم يبيّن الانسان من القياس الكاذب الا هذا القدر فلم يبيّن شيئًا من الكذب الذي فيه، ولا عرض له بإبطال ولا بإثبات. ولعلّ وضعه النتيجة ممكنة يوهم انه سلّم ان تلك المقدمات صادقة، فانه قد يظن ان ما ليس يعرض عن وضعه كذب فهو صادق بل لا سبيل الى ابطال المقدمات الكاذبة في اقيسة الخلف الموبخة، اعني التي تنتج نقيض ما وضع الا مع التسليم ان النتيجة كاذبة. ومثال ذلك انه من ناقض قول «زينن» في ابطال الحركة الذي يقول فيه انه ان كانت الحركة موجودة لزم ان يكون المتحرك[11] يقطع قبل تمام المسافة نصفها، وقبل ذلك النصف نصف ذلك النصف، ولما كانت الانصاف[12] الموجودة في المسافة